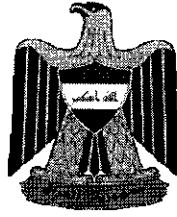


كو<sup>٧</sup>مارى عيراق  
داد كاي بالآي نيتتياحادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩/اتحادية/اعلام/٢٠١٩

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٩/٣/١١ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

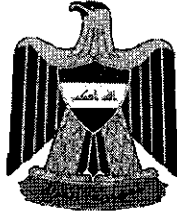
المدعى : ( ب . خ . خ ) - وكيله المحامي ( ح . ر . ص ) .

المدعى عليه : رئيس مجلس القضاء الاعلى/إضافة لوظيفته - وكيله الموظف الحقوقي  
( ع . ف . ح ) .

#### الادعاء :

ادعى وكيل المدعى بأنه بتاريخ (٢٠١٩/١/٢١) اصدر رئيس مجلس القضاء الاعلى اضافة لوظيفته قراراً برد طلب مقدم اليه ، من قبل موكله بخصوص اتخاذ اجراءات قانونية تعيد له ، حقه الدستوري في التقاضي الذي اصبح ، بموجب قرارات قضائية خالفت احكام القانون والدستور ، موقوفاً على قرار يصدر من مجلس محافظة المثنى واستناداً الى المادة (٩٣) من الدستور بادر الى الطعن فيه للاسباب الآتية: سبق للمدعى ان اقام دعوى امام محكمة بداءة المثنى طاعناً بصحة عضوية عضو مجلس محافظة المثنى ( غ . م . خ ) كونه فاقداً لأحد شروط الترشيح للعضوية الواردة بالمادة (٥) و (٢٥/اولاً) من قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ باعتباره من سكنة بغداد ولم تمض عشر سنوات على سكنه محافظة المثنى وحكم له بالتعويض ولكن الحكم المذكور فسخ من قبل محكمة استئناف

كو<sup>٧</sup>مارى عيراق  
داد كاي بالآي نييتيحاى



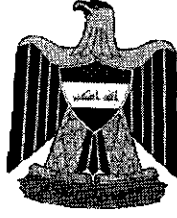
جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩/اتحادية/اعلام/٢٠١٩

المثنى بقرارها المرقم (٢٧١٩/الهيئة الاستئنافية/٢٠١٧) لان الدعوى سابقة لاوانها اذ العضو الفاقد لشروط العضوية ما يزال يمارس مهامه ولأن الجهة المختصة بانهاء العضوية وهو مجلس المحافظة لم تنه عضويته ، عليه فأن الخطأ لم يتحقق. وبيّن وكيل المدعي بأن هذا التجاوز على حق موكله وحقوق الدولة واموالها التي يتقاضها العضو الفاقد لشروط العضوية خلافاً للقانون لا يزال قائماً لأن موكله لا يستطيع اقامة دعوى للمطالبة بحقه بالتعويض لأن اوانها لم يحن كون ذلك متوقف على قرار يصدر من مجلس المحافظة وهذا يخالف مبدأ (الفصل بين السلطات) ويهدر حقه في التقاضي الذي كفته الدستور ويدعي وكيل المدعي ايضاً بأن دعواه هذه ليست دعوى طعن بقرارات المحاكم وانما الطعن بقرار صادر من السلطة القضائية واجراء اتخذه ((رئيسها)) برد طلبه باطلاق حقه في التقاضي من القيد الاستثنائي ، الذي وضعته قرارات قضائية خالفت احكام الدستور، والموقوف على قرار يتخذه مجلس المحافظة بهذا الصدد ولما تقدم طلب وكيل المدعي ((الحكم بالغاء القرار المطعون فيه والاجراءات التي تصدر عن السلطة وتعديلها بما يضمن حق موكله في التقاضي ويضمن عدم خضوع السلطة القضائية لقرار مجلس محافظة المثنى ويضمن ألا يتوقف قبول الدعوى او عدمه على صدوره وذلك لان القرار والاجراءات المطعون فيها صادرة من احدى السلطات الاتحادية التي نصت عليها المادة (٤٧) من الدستور. رد وكيل المدعى عليه/اضافة لوظيفته على عريضة الدعوى بما يلي:

١. ان المدعى عليه لا يصلح ان يكون خصماً في الدعوى استناداً لاحكام المادتين (٤ و ٨٠) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ (المعدل).
٢. ان الطلب المقدم الى رئيس مجلس القضاء الاعلى/اضافة لوظيفته للتدخل في الاحكام والقرارات التي تصدرها المحاكم خارج عن اختصاصاته استناداً لاحكام المواد (٧٨ و ٨٨ و ٩٠ و ٩١) من الدستور والمادة (٣) من قانون مجلس القضاء الاعلى رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٧ والمادة (٣) من قانون التنظيم القضائي رقم (١٦٠) لسنة ١٩٧٩.
٣. ان المدعى لم يميز بين القضاء العادي والاداري وان القرارات التي تصدرها المحاكم تكون

كو٧ماری عیراق  
داد کای بالآی نیئتیحادی



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩/اتحادیة/اعلام/٢٠١٩

خاضعة لرقابة المحاكم الاعلى منها درجة وفق طرق الطعن المقررة في قانون المرافعات. ٤. ان دعوى المدعي لم تنصب على الطعن بعدم دستورية قانون او قرار او تعليمات او نظام أو أمر نافذ انما انصبت على الطلب بالغاء قرارات صادرة عن القضاء وهذا يعتبر تدخل في عمل القضاء وهو طلب غير دستوري خارج عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليها في المادة (٩٣) من الدستور والمادة (٤) من قانونها رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥. لما تقدم طلب وكيل المدعي عليه رد الدعوى استناداً لاحكام المواد (٧٨ و ٨٨ و ٩٠ و ٩١ و ٩٣) من الدستور والمادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ والمادة (٣) من قانون التنظيم القضائي رقم (١٦٠) لسنة ١٩٧٩ والمواد (٤ و ٧٧ و ٨٠) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ (المعدل). رد وكيل المدعي على اللائحة الجوابية لوكيل المدعي عليه بلائحته المؤرخة ٢٠١٩/٣/٦ تضمنت تنفيذاً لادعاء الاخير بعدم توجه الخصومة ودفعه بعدم اختصاص المحكمة الاتحادية العليا بنظر الدعوى واعتمد على نفس الاسباب والتبريرات التي تضمنتها عريضة دعواه لتنفيذ ذلك وتطرق الى امور اخرى غير منتجة في الدعوى. وبعد تسجيل الدعوى استناداً لاحكام الفقرة (ثالثاً) من المادة (١) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ وبعد استكمال الاجراءات المطلوبة وفقاً للفقرة (ثانياً) من المادة (٢) من النظام المذكور عين يوم ٢٠١٩/٣/١١ موعداً لنظر الدعوى وفيه تشكلت المحكمة فحضر وكيل المدعي ووكيل المدعي عليه ويوشر بالمرافعة حضوراً وعلناً كرر وكيل المدعي ما ورد في عريضة الدعوى وطلب الحكم بموجبها ووضح انه يطعن بقرار المدعي عليه رئيس مجلس القضاء الاعلى برد طلب موكله بوجوب اتاحة حقه في التقاضي استناداً لاحكام المادة (٥٧) من قانون التنظيم القضائي التي تجيز لمجلس القضاء تنبيه القضاة. اجاب وكيل المدعي عليه بأنه يكرر ما جاء باللائحة الجوابية ويطلب رد الدعوى ، دقت المحكمة طلب المدعي وايضاحه ووجدت ان الدعوى اصبحت مستكملة لاسباب الحكم فقرر ختام المرافعة وأفهم قرار الحكم علناً في الجلسة.

كو<sup>٧</sup>مارى عيراق  
داد كاي بالآي ئيتيحادي

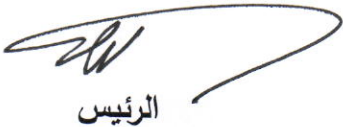


جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩/اتحادية/اعلام/٢٠١٩

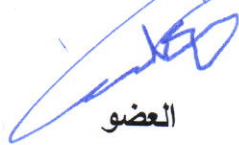
قرار الحكم :

بعد التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد بأن وكيل المدعي يطعن بقرار اصداره المدعى عليه/رئيس مجلس القضاء الاعلى/اضافة لوظيفته بتاريخ (٢٠١٩/١/٢١) يتضمن رد طلب موكله بوجوب اتاحة حقه في التقاضي استناداً لاحكام (٥٧) من قانون التنظيم القضائي رقم (١٦٠) لسنة ١٩٧٩ (المعدل) التي تجيز لمجلس القضاء تنبيه القضاة الى ما يقع منهم من مخالفات لواجبات ومقتضيات وظيفته. وتجد المحكمة الاتحادية العليا من خلال تدقيقها لملف الدعوى وما ادلى به الطرفان من اقوال في جلسة المرافعة المؤرخة ٢٠١٩/٣/١١ بأن القرار المطعون فيه هو قرار اداري وقد رسم القانون طريقاً للطعن به وهو يخرج عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا المنصوص عليها في المادة (٩٣) من الدستور وفي المادة (٤/ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ عليه قررت المحكمة الاتحادية العليا رد الدعوى من جهة الاختصاص وتحميل المدعي المصاريف واتعاب محاماة لوكيل المدعى عليه مبلغاً مقداره (مائة الف) دينار. وصدت قرار الحكم باتاً وملزماً للسلطات كافة استناداً لاحكام المادة (٩٤) من الدستور والمادة (٥/ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وبالاتفاق وأفهم علناً في ٢٠١٩/٣/١١.



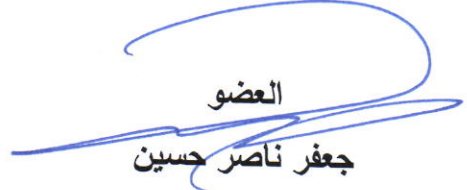
الرئيس

مدحت محمود



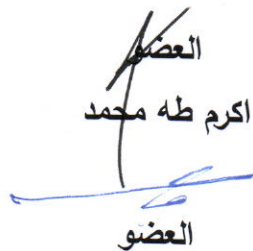
العضو

فاروق محمد السامي



العضو

جعفر ناصر حسين

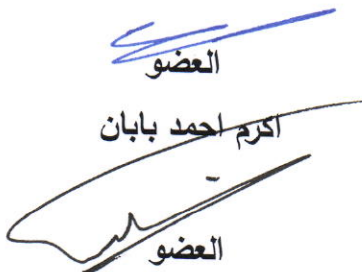


العضو

اكرم طه محمد

العضو

عبود صالح التميمي

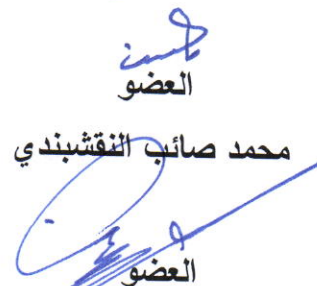


العضو

اكرم احمد بابان

العضو

ميخائيل شمشون قس كوركيس



العضو

محمد صائب النقشبندى

العضو

حسين عباس أبو التمن

م.ق احمد حسين